14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الثلاثاء 24 سبتمبر 2013م العدد 15875

السكان والتنمية

إشراف/ بشير الحزمي

وصفت الوضع المائي في تعز بالكارثة الحقيقة التي تهدد حياة الناس

وزارة حقوق الإنسان تثمن جهود محافظ تعز وتناشد الحكومة إنجاز مشروع التحلية بصورة عاجلة

■ صنعاء/ بشير...

أعلنت وزارة حقوق الإنسان في بلاغ صحفي حصلت الصحيفة على نسخة منه أنها تتابع بقلق بالغ ما تعانيه محافظة تعز من أزمة حادة في المياه وتلوث ما هو متاح منها، خاصةً في ظل إعلانها رسمياً مدينة منكوبة مائياً . وقالت أن هذا الوضع ينذر بكارثة حقيقة تهدد حياة الناس في واحدة من اكبر واهم المحافظات اليمنية ، ويجعل المواطنين هناك يعيشون في حالة رعب مستمر.

وأدانت وزارة حقوق الإنسان الإهمال والتهميش الذي تعرضت له محافظة تعز وتجاهل احتياجاتها الأساسية والتعامل معها بلامبالاة طيلة الفترة الماضية . . مشددة على ضرورة الانتصاف لهذه المحافظة في مختلف الجوانب وفي طليعة ذلك اتخاذ الإجراءات العاجلة والسريعة لتنفيذ مشروع تحلية المياه وإنقاذها من موت محتمل .

واكدت وقوفها إلى جانب أبناء تعز في مطالبهم المشروعة باعتبار المياه أساس الحياة والحق في الحصول عليها مسألة مهمة للعيش وحق أساسي من حقوق الإنسان المنصوص عليها في شريعتنا الإسلامية الغراء وفي المواثيق والمعاهدات الدولية.

وثمنت جهود المحافظ وقيادة المحافظة ووزير المياه ..كما ناشدت حكومة الوفاق بالعمل على توفير كافة الإمكانيات اللازمة لإنجاز مشروع التحلية بصورة عاجلة ونناشد المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية تقديم العون اللازم من اجل

قراءة تفصيلية في تقرير حالة سكان اليمن 2012م (3 – 3)

أكثر من نصف السيدات في اليمن وخاصة في الريف لا يحصلن على خدمة رعاية الحمل

في الحلقتين السابقتين عرضنا محتوى الجزأين الأول والثاني من تقرير حالة سكان اليمن 2012م تناولنا فيهما حجم السكان والنمو السكاني ومعدلات الخصوبة والوفيات و التوزيع السكاني لسكان الجمهورية والتركيب العمري والنوعي للسكان والنافذة الديموغرافية ، وفي هذه الحلقة الاخيرة سنتناول الجزء الثالث من التقرير وفيه أهم مؤشرات الوضع الصحي والوضع التعليمي ومؤشرات العمل ، وكلها تمثل أهمية كبرى للمخططين وصناع القرار والباحثين والمهتمين ..فإلى ما تناوله التقرير في هذا الجانب :

عرض / بشير الحزمي

فيما يتعلق بمؤشرات الوضع الصحي في اليمن أشار التقرير إلى أن الإنفاق على قطاع الصحة بلغ في المتوسط خلال الفترة الماضية حوالي 4،9 % من إجمالي النفقات العامة للدولة وحوالي 1،5 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وأوضح التقرير أنه رغم شحة الإنفاق على هذا القطاع إلا أن القطاع شهد تطورا ملحوظا خلال الفترة الماضية تمثل في بناء العديد من المستشفيات والمراكز الصحية، فضلا عن بناء مراكز الامومة والطفولة ومراكز الطب الوقائي والذي انعكس بشكل مباشر على المؤشرات الصحية مثل تحسين العمر المتوقع عند الولادة ومؤشرات الصحة الانجابية وصحة الاطفال .

وأظهرت المؤشرات المتعلقة بالخدمات الصحية العامة في اليمن وفقا للتقرير أن عدد الاطباء 6469 ، عدد السكان للطبيب الواحد 3684 ، عدد الاسرة 16695 ، عدد السكان للسرير الواحد 1428 ، عدد المستشفيات العامة 56 ،عدد المستشفيات الريفية 183 ، عدد المراكز الصحية 852 ، عدد وحدات رعاية الصحة الاولية 2929 ، عدد المراكز التي تقدم خدمات الصحة الانجابية 2422 .

صحة الأم والأطفال

وفيما يتعلق بصحة الأم والأطفال حديثي الولادة لفت التقرير إلى أن تخفيض معدل وفيات الأمهات والأطفال وتحسين الوضع الصحي لهما بشكل خاص ولأفراد المجتمع بشكل عام من أهم أهداف السياسة السكانية لليمن للفترة الماضية والفترة القادمة وفي أهدافها للألفية وذلك لاعتبارات كثيرة من أهمها أن هذه المعدلات هي مؤشرات حقيقية لرفاهية المجتمع وتطوره وقد حقق بعض النجاح منذ بداية العمل بالبرنامج السكاني لينخفض معدل وفيات الامهات إلى 365 حالة وفاة لكل مائة الف ولادة حية في 2003م وينخفض إلى 200 حالة وفاة في نهاية 2011م . كذلك التحسن واضح في معدل وفيات الاطفال الرضع دون الخمس سنوات لكل 1000مولود حي حسب تعداد 2004م كان 92،3 حالة وفاة وانخفض إلى 57 حسب تقرير الأمم المتحدة للسكان لعام 2012م وتقرير اليمن لتقييم أهداف الألفية 2010م. وبالمثل تحسنت بعض المؤشرات الصحية المتعلقة بصحة الأمهات والأطفال كالتحصين الروتيني .

مؤشرات الصحة الإنجابية

و فيما يتعلق بالصحة الإنجابية والجنسية أوضح التقرير أن الحصول على خدمات رعاية الحمل بقي من وفيات وامراض الأمهات حيث يزداد خطر تعرض الأمهات الحوامل للوفاة بما يزيد على 15 مرة بالنسبة لمن لم يحصلن على رعاية اثناء الحمل مقارنة بمن توافرت لهن هذه الرعاية . وعبر التقرير عن الأسف بأن أكثر من نصف السيدات (53 %) في اليمن وخاصة في الريف لا يحصلن على خدمة رعاية الحمل . كما أن معظم الولادات في اليمن تتم في المنزل دون اشراف من مختصين صحيين مؤهلين وتصل هذه النسبة إلى 64 % ومعظمها في الريف والذي كان من الاسباب الرئيسية لارتفاع معدل وفيات الامهات في اليمن ، إضافة إلى انخفاض استخدام وسائل تنظيم الاسرة بين النساء (15 - 49 سنة) .

وفيما يتعلق بالأمراض المنقولة جنسيا فقد تم رصد 266 حالة إصابة جديدة بمرض الايدز في عام 2011م .

وبالنظر الي معدل استخدام وسائل تنظيم الاسرة الحالية يتبين أن النسبة مازالت غير مرضية حتى الآن رغم ارتفاع معدل استخدام وسائل تنظيم الاسرة الحديثة الى 19% في نهاية عام 2010م مقارنة بـ 13 % عام 2003م .

مؤشرات التعليم

وعن أهم مؤشرات الوضع التعليمي في اليمن أوضح التقرير أن تطوير التعليم يعتبر من أهم ركائز التنمية بشقيه ، تطوير نوعية التعليم وزيادة عدد الملتحقين بالتعليم الاساسي والثانوي وخصوصا تعليم الفتيات لما لذلك من انعكاس كبير على جوانب كثيرة من أهمها ارتباط التعليم بعلاقات عكسية مع معدل وفيات الامهات ووفيات الاطفال . فكلما زادت نسبة تعليم الفتاة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام نقص معدل وفيات الامهات والاطفال . وارتباط التعليم بالصحة بشكل عام . وذكر التقرير أن مؤشرات التحاق الفتيات بمدارس التعليم الاساسي وصلت نسبتها الى 70 % في عامي 2010 - 2011م مقارنة بـ58،2 % في عامي 2005 - 2006م ، والى 31 % في التعليم الثانوي في 2011م . الا أن معدلات الامية ما تزال مرتفعة في اوساط النساء لتصل إلى 60 % رغم انخفاض معدل الامية العام الذي بلغ 40 % مقارنة بالسنوات العشر الماضية .

مؤشرات العمل

وعن مؤشرات العمل أوضح التقرير أن نسب الاعالة والعائد الديموغرافي يمكن أن تؤثر على الاقتصادات والمجتمعات بطرق عديدة .

ففي المراحل الاولى من التحول الديموغرافي التي تبدأ فيها حصة السكان من الشباب في النمو قد يقتضي الامر من البلدان ان تكثر من انفاقها علي المدارس ، العيادات الصحية، الاسكان، وغير ذلك من البناء والخدمات الاساسية لتأمين رفاهة السكان وانتاجيتهم في المستقبل . وهذه العملية المتعلقة بإعادة توجيه الموارد نحو الشباب الذين يستهلكون ولا ينتجون ، قد لا تفضي إلى تحقيق تحسن فوري في معدلات النمو الاقتصادي . وأشار التقرير إلى أن معدل الاعالة الاقتصادية الكلية في اليمن 539 % الا اننا نُعول كثيرا على نجاح تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان في تخفيض معدل الخصوبة والذي سوف يؤدي إلى زيادة عدد البالغين المدرين للدخل بالنسبة إلى عدد السكان الذين يعتمدون على غيرهم للحصول على الدعم ، مما يهيئ ظروفا أكثر مواتاة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتي ستغير نسبة الفقر ومعدل الاعالة والبطالة . وذكر التقرير أن نسبة كبيرة من الاطفال في سوق العمل تصل إلى 33 % والذي يعنى أن هناك نسبة كبيرة من الاطفال غير ملتحقين بالتعليم بسبب العمل والذي بدوره ينعكس على كثير من المؤشرات الصحية ناهيك عن أن هذه النسبة من الاطفال محرومة من حقوقها التي كفلتها اتفاقية حقوق الطفل.

وأظهر التقرير أن معدل البطالة الذي يصل إلى 17،8 % ما يزال مرتفعا خصوصا بين الاناث حيث بلغ 55 % تقريبا . ويرجع ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع معدل الامية بين الاناث وايضا لأسباب اجتماعية واقتصادية واحيانا اخرى لأسباب تتعلق بالكفاءة ومتطلبات سوق العمل .

وأشار التقرير إلى أن تدني نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي للمرأة يعود للأسباب السابقة، كما يفسر كثير من الخبراء أن انخفاض نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في التقارير الرسمية نتيجة عدم احتساب مساهمتها في اعمال كثيرة مثل الاعمال الزراعية والتربية الحيوانية خصوصا في الارياف التي تمثل نسبة كبيرة جدا تكاد لا تقل عن مشاركة الرجل في الريف بل قد تفوقه ايضا .

33 % من الأطفال في سوق العمل وأكثرهم غير ملتحقين بالتعليم ومحرومون من حقوقهم

الأمم المتحدة تعلن عن انخفاض نسبة وفيات الأطفال في العالم إلى النصف

■ متابعة / الحزمي :

أعلنت كل من منظمة اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية ومجموعة البنك الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة/ شعبة السكان، في تقرير جديد صدر نهاية الاسبوع الماضي عن وفاة حوالي 6.6 مليون طفل في العالم في عام 2012م قبل أن يكملوا عامهم الخامس – أي بمعدل 18،000 طفل يومياً. وأوضح التقرير أن هذا العدد يمثل تقريباً نصف عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين كانوا يموتون في عام 1990، عندما كان هناك أكثر من 12 مليون طفل يموتون سنوياً.

وقال أنتوني ليك، المدير التنفيذي لليونيسف: «إن هذا الاتجاه هو اتجاه إيجابي. فقد تم إنقاذ ملايين الأرواح، ولكن يمكننا أن نفعل أفضل من ذلك. ويمكننا منع معظم هذه الوفيات، باستخدام خطوات بسيطة قامت العديد من البلدان باتخاذها بالفعل ما نحتاج إليه هو إحساس أكبر بالأهمية الملحة لهذا الأمر».

وأشار التقرير إلى أن الالتهاب الرئوي والولادة المبكرة والاختناق أثناء الولادة والإسهال والملاريا تعد من الأسباب الرئيسية للوفاة بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات. وترتبط حوالي 45 % من وفيات الأطفال دون سن الخامسة عالمياً بنقص التغذية.

ولفت التقرير الي نصف وفيات الأطفال دون سن الخامسة تقريباً تحدث في خمسة بلدان فقط هي : الصين وجمهورية الكونغو الديمقراطية والهند ونيجيريا وباكستان. وتمثل الهند (22 %) ونيجيريا (13 %) معاً أكثر من ثلث وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

وتقول د. مارغريت تشان، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية: «إن رعاية الأم والطفل خلال الـ24 ساعة الأولى من حياة أي طفل هي أمر بالغ الأهمية للحفاظ على صحة ورفاه الاثنين معا. وتحدث نصف وفيات الأطفال حديثي الولادة تقريباً خلال اليوم الأول من الحياة.»

وأوضح التقرير أنه يمكن إنقاذ حياة معظم هؤلاء الأطفال إذا أتيحت لهم بعض خدمات الرعاية الصحية الأساسية، والتي تشمل توافر الرعاية الماهرة أثناء الولادة وبعدها؛ وتوافر أدوية رخيصة مثل المضادات الحيوية؛ والقيام بممارسات مثل الاتصال بين الأم والوليد عن طريق الجلد والرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الأشهر الستة الأولى من الحياة.

وذكر التقرير أنه في حين أن متوسط المعدل السنوي العالمي للحد من وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد تسارع من 1.2 % سنوياً في الفترة 1995-1990 إلى 3.9 في المائة في الفترة 2005 - 2012، إلا أنه يظل غير كاف لإحراز الهدف الإنمائي للألفية 4 والذي يهدف للحد من معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين بين عامي 1990 و2015.

وقال كيث هانسن، القائم بأعمال نائب رئيس التنمية البشرية في مجموعة البنك الدولي: «إن الاستثمارات المتواصلة التي تقوم بها البلدان لتعزيز النظم الصحية ضرورية للتأكد من أن جميع الأمهات والأطفال يمكنهم الحصول على الرعاية الجيدة التي يحتاجونها ليعيشوا حياة صحية ومنتجة.»

وأشار التقرير الى أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تواجه تحديات كبيرة بشكل خاص، حيث أن المنطقة تعاني من أعلى معدلات وفيات للأطفال في العالم. مع معدل يبلغ 98 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية، والطفل المولود في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يواجه خطر الموت قبل عيد ميلاده الخامس أكثر من الطفل الذي يولد في البلدان ذات الدخل المرتفع بنحو 16 ضعفاً. ومع ذلك، فقد أظهرت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تسارعاً ملحوظاً في التقدم المحرز، مع زيادة المعدل السنوي للانخفاض في الوفيات من 0.8 في المائة في 1990 - 1995 إلى 4.1 في المائة في 2005 - 2012. وهذا نتيجة للسياسات الحكومية السليمة والاستثمارات ذات الأولوية وإجراءات معالجة الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال والوصول حتى لمجموعات السكان الأصعب في الوصول إليها.

وحول الجهود العالمية والوطنية الرامية إلى تحسين صحة الطفل ذكر التقرير أنه على المستوى العالمي والوطني، تجري سلسلة من المبادرات الرامية إلى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية للأم والطفل، وهي تستلهم استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة المعنية بصحة المرأة والطفل والتي تحظى بتأييد عالمي واسع النطاق وتهدف إلى إنقاذ أرواح 16 مليون شخص بحلول عام 2015 من خلال نهج «سلسلة الرعاية». وكجزء من هذه الاستراتيجية، يتم التركيز على مجالات محددة وذلك عن طريق الآتي :

• خطة عمل عالمية للتحصين تعمل على وصول التحصين للجميع بحلول عام 2020. والتحصين هو واحد من الإجراءات الأكثر فعالية التي تقوم بها البلدان ويتم دعمها عالمياً، وهو يحول دون وقوع ما يقدر بنحو مليونين إلى ثلاثة ملايين حالة وفاة سنوياً في جميع الفئات العمرية من جراء الإصابة بالدفتريا والتيتانوس والسعال الديكي والحصبة. وفي عام 2012، تم تحصين ما يقدر بنحو 83 في المائة من الأطفال الرضع (111 مليون طفل) في جميع أنحاء العالم بثلاث جرعات من اللقاح الثلاثي ضد الدفتريا والتيتانوس والسعال الديكي.

• توقيع حوالي 176 بلداً على تجديد الوعد - دعوة إلى العمل أطلقتها حكومات إثيوبيا والهند والولايات المتحدة، إلى جانب اليونيسف، في حملة عالمية لمنع وفيات الأطفال الناجمة عن أسباب يمكن منعها بسهولة.

• تساعد لجنة الأمم المتحدة المعنية بالسلع الأساسية المنقذة لأرواح النساء والأطفال البلدان على تحسين فرص الحصول على الأدوية ذات الأولوية مثل المضادات الحيوية الأساسية وأملاح الإماهة الفموية.

• انضمت منظمة الصحة العالمية واليونيسف إلى شركاء آخرين في وقت سابق من هذا العام لوضع خطة العمل العالمية الجديدة لمكافحة الالتهاب الرئوي والإسهال، والتي تهدف الى القضاء على وفيات الأطفال التي يمكن تجنبها والناجمة عن هذين المرضين الفتاكين بالأطفال دون سن الخامسة بحلول عام 2025. وتعزز خطة العمل الممارسات المعروفة لحماية الأطفال من الأمراض، مثل خلق بيئة صحية في المنزل، واتخاذ تدابير لضمان أن كل طفل يمكنه الوصول إلى التدابير الوقائية والعلاجية المناسبة والتي أثبتت جدواها.

ورشة عمل خاصة بالقيادات التربوية ودورها في التوعية بقضايا السكان

■ إب / أمين عبدالله إبراهيم :

أكد وكيل محافظة إب علي محمد الزنم أن بلادنا ما تزال تواجه العديد من الإشكالات والتحديات والقضايا السكانية والتنموية الناتجة عن اختلال التوازن بين النمو السكاني المرتفع والنمو الاقتصادي المحدود والمتواضع، الأمر الذي يتطلب من الجميع تضافر كل الجهود لمواجهة ذلك باستخدام كافة الوسائل والإمكانيات المتاحة بما يؤدي إلى تطوير وتحسين الأوضاع المعيشية والحياتية لكل أفراد المجتمع على مستوى مختلف مناطق ومحافظات الجمهورية وفي ظل الحوار الوطني القائم ومخرجاته ونتائجه وآلياته التنفيذية، وتحت سقف الوحدة اليمنية المباركة.

وقال في كلمته خلال ورشة العمل الخاصة بالقيادات التربوية ودورها في نشر الثقافة السكانية والتوعية بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب - الإيدز-والتي نظمتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع مكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة إب الأسبوع الماضي بمشاركة (50) مشاركاً من القيادات التربوية والعاملين بمجال التربية والتعليم أن توعية طلاب وطالبات المدارس والمعاهد والكليات والجامعات بأهمية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وكيفية وقاية أنفسهم من الأمراض والأوبئة وخاصة فيروس الإيدز أمر في غاية الاهمية وسيساهم في نشر وتعزيز الثقافة السكانية في أوساط المجتمع بما يعود بالفائدة عليهم واسرهم ومجتمعهم.

من جانبهما أكد الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد علي بورجي، مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة إب الدكتور عبدالملك الصنعاني أهمية دور الجانب التربوي في نشر وتوسيع دائرة الوعي والثقافة السكانية والصحية في أوساط الشباب والشابات من الطلاب والطالبات لما له من تأثير إيجابي واضح وكبير في تغيير سلوكياتهم واتجاهاتهم وممارساتهم تجاه قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والإيدز وغيرها من القضايا الصحية والسكانية الأخرى، بما يؤدي إلى تحسين صحة الأجيال وسلوكهم، وتنمية مهاراتهم ومعارفهم وقدراتهم الحياتية حاليا ومستقبلا.

هذا وكان المشاركون في الورشة قد ناقشوا عدداً من أوراق العمل الأولى حول السكان والتنمية في اليمن وتحديات المستقبل قدمها الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان مطهر أحمد زبارة ، والثانية حول التثقيف السكاني من خلال مناهج التعليم العام قدمها مدير عام الإعلام والاتصال السكاني بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان مجاهد أحمد الشعب ، فيما تناولت الورقة الثالثة وباء الإيدز ومسئوليات القيادات التربوية» قدمها الخبير الوطني بمجال الصحة الإنجابية والإيدز بالمجلس الوطنى للسكان فهد الصبري .

لقاء إعلامي بمؤسسة (شوذب) حول الدعم والمناصرة لقضايا الطفولة

■ صنعاء/ بشير الحزمي :

نظمت مؤسسة شوذب للطفولة نهاية الاسبوع الماضي بالعاصمة صنعاء لقاء إعلاميا حول الدعم والمناصرة لقضايا الطفولة في اليمن ومواجهة العنف ضد الاطفال . وفي الاجتماع الذي حضره المدير التنفيذي لمؤسسة شوذب للطفولة والتنمية مريم الشوافي وعدد من الصحفيين والاعلاميين قدم مسئول الاعلام بمؤسسة شوذب للطفولة والتنمية وليد البوكس عرضا موجزا عن مشروع وآليات الدعم والمناصرة لقضايا الطفولة خلال الفترة الماضية وما تم انجازه والانشطة المنفذة في مجال الدعم والمناصرة وجانب الحماية ومناهضة العنف ضد الاطفال .

وقال أن المؤسسة تركز حاليا في انشطتها المنفذة على ثلاث قضايا وهي الزواج المبكر وقرار منع الضرب في المدارس وإصدار شهادات الميلاد وتعمل على تحديد رسائل المناصرة وفقا للفئات المستهدفة ومواضيعها ووسائل نشرها واستيعاب القضايا الجديدة المكتشفة في المنطقة مثل الاختطافات والاطفال المعنفين والاطفال المعاقين.

وأكد أهمية دور الإعلام في مناصرة هذه القضايا ونشر وتعزيز الوعي المجتمعي حولها،

موضحا أن مشروع حماية الاطفال المعرضين للعنف والاساءة والاستغلال والاهمال قد نفذ خلال الفترة الماضية العديد من الانشطة والفعاليات أبرزها إنشاء وتشغيل مركز الاسرة بالعاصمة صنعاء وتجهيزه بالمتطلبات الاساسية وافتتاحه رسميا ، وقد شهد المركز اقبالا كبيرا منذ اليوم الاول غير أن من تم استقبالهم فيه خلال الفترة الماضية ووفقا للطاقة الاستيعابية 228 طفلا وطفلة و37 من الامهات وقد تم تقديم الخدمات اللازمة في مجال التأهيل النفسي ونشر الوعي المعرفي في اوساط الاطفال بكيفية حماية أنفسهم من الاساءة اضافة الى برامج وانشطة تدريبية للأمهات وغيرها من الانشطة الموجهة للمرأة والطفل.

وأشار البوكس الى أن المشروع وخلال فترة وجيزة عمل على رفع مستوى الوعي في المجتمع من خلال تصميم ووضع لوحة اعلانية عن القضايا الرئيسية التي يتبناها المشروع ، وقام بتعليق 30 لوحة اعلانية للتعريف بموقع المركز وخدماته المقدمة في عدد من المدارس والاحياء ، كما تم بناء قدرات العاملين مع الاطفال ، وتصميم وتوزيع بروشور تعريفي ، اضافة إلى زيادة مساحة السعة في الموقع الالكتروني الخاص بمناهضة العنف ضد الاطفال وإضافة نوافذ جديدة ونافذه خاصة بالمركز .

ولفت إلى أن المشروع تمكن خلال الفترة الماضية من تدريب عدد من الاطفال لتمكينهم من حماية انفسهم ، واستخراج عدد من شهادات الميلاد لطلبة بعض المدارس المحيطة بالمركز ، و تصوير وتسجيل مسرحية حول حماية الاطفال من الاساءة